دولة «لبنان الكبير» « ١٩٢٠ »

بين الحقيقة التاريخية والواقع

د. إبراهيم محسن

لماذا العودة الى العام (١٩٢٠)، عام ولادة دولة لبنان الكبير؟ نعود إليه علّنا نجد في ماضينا القريب دواء لمشكلتنا القائمة اليوم، والتي لا نزال نعاني من ويلاتها بعد مرور سبع سنوات من القتل والخراب والتدمير، ولعلنا، أيضاً، نستطيع فهم حركة التاريخ فهماً علمياً وموضوعياً، فنستطيع بذلك توجيهه الوجهة الصحيحة، التي تجعل من الشعوب المختلفة المنشأ والأديان شعباً واحداً، يتمتع بولاء وطني موحّد، ويعمل على تقويض « الدويلات الطائفية » المتناثرة هنا وهناك والتي عملت بكل قواها لإضعاف « الدولة الأم » لمصلحتها، ولبسط شريعتها وقوانينها على حساب القوانين والشرائع المدنية الموحدة، التي تصهر المواطنين في بوتقة واحدة عمادها الولاء للوطن، وغايتها وحدة الشعب والأرض والمؤسسات.

ولا بد من الإشارة إلى أن الغاية من هذه الدراسة المتواضعة إظهار حقيقة التطور التاريخي للبنان، والذي أصيب بصدمة كبيرة عام (١٩٢٠)، حوّلته عن مسيرته الطبيعية وخلقت منه مجموعة من التناقضات الرهيبة، فحكمت عليه بالموت فور ولادته، وحوّلته من وطن لمجموعة الطوائف والأثنيات والمذاهب الى مجموعة أوطان

(★) نظرا لوجود المئات من الوثائق الديبلوماسية غير المنشورة بحوزتنا، والتي حصلنا عليها من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، وأرشيف وزارة الخارجية البريطانية، وكذلك أرشيف عصبة الأمم، فإننا عمدنا إلى نشر محتويات بعض هذه الوثائق في هذا المقال المتواضع، على أمل نشر ما تبقى منها في الكتابات اللاحقة.

طائفية تنهش بعضها البعض، ويلعب الاستعمار الأوروبي «دور الحكم بينها»[1] مانعاً عليها انصهارها ووحدتها وتفاهمها الوطني.

ففي عام ١٩٢٠ (ولادة دولة لبنان الكبير) اختلت المعادلة القديمة اختلالاً كبيراً. فمقابل السيطرة المارونية المطلقة في متصرفية «جبل لبنان»، أحدث «لبنان الكبير» تطوراً ديموغرافياً لغير صالح هذه السيطرة!

ماذا حدث عام ١٩٢٠، وما هي الأحداث الحاسمة التي طغت على تاريخ هذا البلد؟ إن عام (١٩٢٠)، هو نفسه تاريخ مؤتمر «سان ريمو» الدولي، وكذلك تنفيذ اتفاقية «سايكس ـ بيكو» التي عقدت بشكل سرّي عام (١٩١٦)، وخضوع المشرق العربي للسيطرة الاستعمارية الجديدة، الإنكليزية والفرنسية. وتقطيع المنطقة إلى كيانات سياسية طائفية لم تعرف في تاريخها من قبل. هذه الكيانات السياسية الجديدة دفعت لسيطرة طبقات على السلطة في سائر الأقطار العربية، فولّدت نزعة إقليمية وعشائرية ترسّخت مع الزمن بفعل عوامل مادية ومعنوية، تتخذ في بعض الأحيان ألواناً طائفية وأثنية. وقد تعزّز هذا الواقع في فترة الانتداب وبعده، حتى أن الثورات التقدمية في الوطن العربي لم تستطع إلغاءه حتى اليوم.

كما إن عام (١٩٢٠) هو بداية ربع قرن من الهيمنة الامبريالية الفرنسية على لبنان، فرضت عليه، بعد أن فرضت كيانه وحدوده، شكلاً من التطور السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ما يزال يفعل فيه حتى الآن.[2]

لقد تولّد في هذه الفترة، الانشقاق السياسي اللبناني الكبير بين مؤيدي الوحدة السورية العربية والرافضين: بشتى الأشكال لكيان لبنان المستقلّ الدائم وهم من المسلمين بأغلبيتهم، وبين المنادين بكيان لبناني مستقلّ، وهم الموارنة على الأغلب. هذان التياران ما زالا يلخصان تقريباً، مع العديد من المتغيرات والتفصيلات، الحياة السياسيّة اللبنانية. على أنه لا بد من الإشارة إلى أن كيان لبنان الكبير يحمل الإرث التاريخي السابق للفتح الإسلامي والمتجسّد في ما نسميه حالة التمزّق والتشتت، كذلك يحمل إرث الحرب الأهلية الطائفية في أواسط القرن التاسع عشر، والتي دفعته إلى مزيد من التفكك وعدم التجانس، وصولاً الى حالة التنافر والصراع، مما أدى بالتالي الى حالة عدم الوحدة والانصهار.[3]

لذلك وجب علينا العودة قليلاً إلى الوراء، لنتفحَّص التطوّر التاريخي للمشكلة اللبنانية لوضعها في إطارها الجيو ـ سياسي والديموغرافي والطائفي.

لقد كان اللبناني في مختلف الأزمنة مستجيباً دائماً لبيئته متكيفاً مع معطياتها. وهنا لا بد من توضيح هام بصدد الولاء للإقليم (régionalisme)، فالإقليم كان هو الوطن عبر تاريخ لبنان الطويل، إذ لم يكن الكيان السياسي اللبناني الحالي قائماً. وولاء سكان الإقليم هو لإقليمهم فقط أي لوطنهم بالمفهوم القديم.

وممّا ساعد على تكوين الوطن الإقليم سببان:

أولاً، إن المناطق اللبنانية الطبيعية مختلفة، ومنفصلة طبيعياً، مما يجعلها فعلاً مجموعة من الوحدات، أو مجموعة من الأقاليم. وبالنسبة الى التاريخ الطويل للبنان، يمكننا القول بوجود أوطان إقليمية متعددة، ومتحدة عند ظهور خطر خارجي.

ثانياً، إن هذه الأوطان الإقليمية احتوت عبر العصور مجموعات بشرية مختلفة عن بعضها البعض عنصرياً ودينياً، فتكوّنت شخصيتها بالتمازج مع البيئة المحليّة، لينشأ عن ذلك وطن مصغّر، هو وطن الاقليم.[٤]

ولفهم سياسة لبنان في أية فترة زمنية، لا بد من الاستناد إلى أربعة عوامل، منها ثلاثة داخلية وعامل خارجي واحد. أما العوامل الداخلية فهي: العنصر (la race) والمذهب (L'ethnie) وبيئة الإقليم (la région).

وبين هذه العوامل الداخلية الثلاثة نرى عامل المذهب هو المتغيّر، فقد تغيّر عبر الزمن من الوثنية الى المسيحية القائلة بطبيعة واحدة، ثم إلى المسيحية القائلة بطبيعتين[٥]. ثم إلى إسلام متشيع وإلى إسلام أوزاعي ثم إلى إسلام باطني وإلى مسيحية مارونية وإلى أرثوذكسية وملكية بروتستانتية. هذه المتغيرات المذهبية لم تؤثر أبداً في بيئة كل منطقة أو إقليم، فظلّت المناطق اللبنانية كيانات صغيرة متقاربة، ولكنها ليست موحدة، أي أنها ظلّت أوطاناً صغيرة تفعل فيها بيئاتها الطبيعية وعنصرياتها المختلفة بالرغم من اختلاف تلونها الطائفي أو المذهبي.

وأما العامل الخارجي فهو المتغيرات السياسية في المنطقة بكاملها، بدءًا باليونان إلى الرومان، إلى العرب، إلى الصليبيين، ثم المماليك والأتراك والاستعمار الفرنسي.

في القرن السابع للميلاد، دخل الإسلام إلى المناطق اللبنانية، وهي في ظلّ المسيحية المنقسمة على نفسها مذهبياً، فانتشر الإسلام حيث كانت اللغة العربية منتشرة، وحيث استقرت القبائل العربية.

وفي العهود الإسلامية، ظهرت المناطق اللبنانية كملجأ للمستضعفين وللخائفين، فبرزت البيئات الطبيعية اللبنانية أكثر وضوحاً وأكثر تأثيراً. وفي الجبال والأودية استقرت المجموعات القادمة الملتجئة والمجموعات المقيمة والخائفة. استقروا ليبدأ التفاعل الرائع بين الأرض والإنسان، تفاعل العنصر واللغة والدين والاقتصاد: فتحول سكان جبل عامل من المسيحية القائلة بالطبيعة الواحدة إلى الإسلام على المذهب الشيعي. وتحوّل مسيحيو الشمال الى المذهب الماروني بسبب تدفق الجراجمة الموارنة على شمالي لبنان[٦]. وتمركزت الأرثوذكسية في السواحل وفي البقاع. وفي عهد الإمام الاوزاعي، أي في القرن الثامن للميلاد، تحول ثلاثون ألفا من مسيحيي المتن وكسروان إلى الإسلام القائل بالاوزاعية.

إن سكان الجبال اللبنانية ـ سواء أكانوا مسيحيين كما في العهد الإسلامي الأول، أم مسلمين على مذهب السنّة

في العهد العباسي، أم دروزاً كما صاروا في العهد الفاطمي، أم مسلمين شيعة كما انتهوا في العهد الصليبي ومطلع عهد المماليك ـ كانوا أنفسهم، تحركهم ظروف البيئة التي يخضعون لها. ومن سقط القول أن نحكم في التاريخ على الظاهر ونمنع أنفسنا من تقصّي الحقيقة ودخول أغوارها.

وتدفّقت القبائل التنوخية في النصف الثاني من القرن الثامن الميلادي والنصف الأول من القرن التاسع، لتستقر في وادي التيم والبقاع وفي الجبال المشرفة على بيروت، وكانت تلك القبائل تمثل الدرع العباسي الواقي في وجه البحر، وأمام اعتداءات الموارنة من الجبال.

لقد استقر التنوخيون، وتحوّلوا في قرن من الزمن إلى العقلية اللبنانية: تأثروا بالبيئة فكوّنوا الإمارة التنوخية، واعتمدوا المذهب الديني الآتي من بغداد، ثم تحولوا في القرن التالي إلى موحّدين مع الدولة الفاطمية.(٧)

وفي القرن الحادي عشر الميلادي، كان التحوّل الكبير الى التشيّع، فأصبحت أكثرية المناطق اللبنانية على مذهب الشيعة. وظهرت النزعة الإقليمية واضحة في طرابلس وصور، حيث قامت إمارتان شيعيتان بالإضافة إلى الإمارة التنوخية وإلى مقدمية الموارنة. تلك الظاهرة لم تكن حركات انفصالية، بل كانت استجابة لنزعة دفينة في البيئات اللبنانية ساعدتها الظروف الخارجية المتمثلة بضعف الحكم المصري، وتدهور الوضع العباسي في بغداد. فالمذاهب تتغيّر، والعناصر تتمازج، والبيئة تبقى فاعلة فعلها.

وفي مطلع القرن الثاني عشر للميلاد، كانت مئات الألوف من الأوروبيين تتدفق على الشرق حاملة معها آمالاً مختلفة وعاملة تحت راية الصليب. واستقر الكثير منهم في سواحل لبنان وهضابه، فقضوا على إمارة طرابلس، وعلى إمارة صور وأقاموا على أنقاضها كونتية طرابلس وبارونية جبيل وبارونية بيروت وبارونية صيدا وبارونية صور.(٨)

ولم يستطع الصليبيون بالرغم من قوتهم وتماسكهم المذهبي الكاثوليكي، من تخطّي موجبات البيئة اللبنانية، فقد ظهرت على أيديهم الكيانات السياسية المنبثقة من البيئات اللبنانية، مما يذكرنا بالعهود الفينيقية القديمة أيام كانت المدينة دولة. كما أن هذا الوجود المكثّف للكثلكة في لبنان لم يساعد على انتشار المارونية أو تقليصها في المناطق اللبنانية، مما يدلّ فعلاً على ضعف التأثير الديني أمام الضرورات الاقتصادية أو التطورات الاجتماعية.

وعندما انتهى الحكم الصليبي، على يد المماليك، في أواخر القرن الثالث عشر للميلاد، نزح قليل من الصليبيين إلى أوروبا، وتحوّل معظمهم في الشرق إلى مواطنين منسجمين مع بيئاتهم، متخذين من مذهب البيئة حيث يوجدون، مذهبهم، فأصبح صليبيو الجنوب شيعة، وصليبيو الوسط دروزاً وسنّة، وصليبيو الشمال موارنة وعلويين وسنّة، وذاب الوجود الصليبي في الطوائف اللبنانية. وتمكّنت هذه الطوائف، بقوة بيئاتها من امتصاص الصليبيين امتصاصاً كاملا.(٩)

أما دولة المماليك، تلك الدولة العسكرية، التي اشتهرت بتنظيم إقطاعها العسكري وبشدتها في الحروب، فقد اتخذت سياسة دينية قاسية وفرضتها على الشعوب الخاضعة لها. تلك السياسة الدينية هي توحيد المذاهب الإسلامية، ولو اقتضى أمر توحيدها أن يكون بالقوة العسكرية، وقد ذاق لبنان الأمرّين من هذه السياسة، وكانت سبباً لتحوّلات طائفية عميقة أصابت المناطق اللبنانية؛ وكان لهذه السياسة مظهران: مظهر ديني ومظهر اجتماعي.[١٠]

فمن حيث المظهر الديني، أفتى الإمام ابن تيمية بهدر دماء الشيعة، إذا لم يتحولوا إلى مذهب السّنة. وكانت القوة الشيعية متمركزة في كسروان. ولما لم يستجب الشيعة للفتوى التيمية، قام المماليك بالمذبحة الشهيرة. كانت تلك المجزرة أكبر من أن تتحملها طائفة من الطوائف، فاستجابت بقية الطائفة لدعوة المماليك وتحولوا إلى السنّة، وذلك في الجنوب وبيروت والجبل والبقاع. أما في مناطق جبيل والشمال فتحولت الشيعة إلى المسيحية المارونية لتكون من أهل الذمّة بدلاً من أن تكون من أهل التقية.[١١]

أما المظهر الاجتماعي من سياسة المماليك في لبنان فيظهر من تشجيع المماليك للموارنة على الحلول محل الشيعة في كسروان، وعلى استقدام العائلات والقبائل الكردية والتركمانية لتوزيعها في المناطق الهامة والحساسة من لبنان لتكون لها الأمرة والإشراف الإقطاعي فأقام الصعبيون والمناكرة في جنوب لبنان، وأقام العسافيون في غزير وجبيل، ثم أقام السيفيون (بنوسيفا) في عكار وطرابلس.[١٢]

لقد امتصت البيئات اللبنانية تلك السياسة المملوكية. وبعد ثلاثة أرباع القرن، وبينما كان المماليك يعتقدون أنّهم وحّدوا المذاهب الإسلامية، فلا شيعة ولا دروز بعد الآن، إذ بالشيعة المتخفية بالشافعية تثور وتعود إلى تشيعها، وإذا بالدروز يعودون فيظهرون، وقد استفادت الشيعة والدروز من ظهور تيمورلنك وسيطرة المغول على بلاد الشام فكان تحررهم المذكور. ولكن ثلاثة أرباع القرن، وهي مدة طويلة، فعلت فعلها، إذ إن شيعة بيروت بقي معظمها على السنّة، وكذلك بقيت أكثرية شيعة إقليم الخرنوب على السنّة. ولكن بعض القبائل الكردية والتركمانية الممثلة للدولة تشيعت أو تدرّزت وفقاً للبيئة الجديدة الموجودة فيها كالمناكرة والصعبية في الجنوب والقرقمازية في الشوف. وهكذا يظهر لنا في الفترة المملوكية أن العامل الخارجي ساعد كثيراً على التحوّلات الطائفية، ولكن سرعان ما عادت البيئة لتضع الأمور في نصابها، ليحدث الانسجام بين الأرض والإنسان.

فكيان لبنان ينطوي على تعددية طائفية ودينية وسياسية، كأن لبنان على حد تعبير كمال جنبلاط «تجمع فسيفسائي على نطاق نموذجي مصغّر لمنطقة العالم العربي، بل للشرق الأوسط كما كان عليه في تسلسل تطورات التاريخ.[١٣]

هذه التيارات الدينية الطائفية ستكتسب عبر التطور التاريخي، المزيد من خصائص التمايز السياسي بوجه خاص، عدا تمايزاتها الثقافية والاجتماعية. وسيبلغ تطوّرها ذروته في دائرة الكيان اللبناني الجديد، حيث تتحول هذه الطوائف الى مؤسسات سياسية اجتماعية، ذات كيانات ذاتية مستقلة يتيح نظام الطائفية السياسية لها «أن تنمّي مقومات تمايزها هذا الى حد طبع الكيان وهو العام بطابع الخصوصية الطوائفية وهي جزئياته، فيخرج هذا التعبير القائل بأن لبنان هو اتحاد كونفدرالي بين الطوائف كتجسيد لهذا التطور».[١٤]

ومع مجيء العثمانيين، ارتفع الكابوس المملوكي عن رقاب اللبنانيين. وابتعدت عاصمة الحكم بعيداً إلى الآستانة، ففتح المجال أمام الطوائف اللبنانية وأمام البيئات اللبنانية لتتفاعل فيما بينها معتمدة الأسس التالية:

- ظهرت الحزبية القيسية ـ اليمنية إطاراً للتحرك السياسي ـ الإقطاعي، متخطية الطوائف والطائفية.
- بدأ المسيحيون يظهرون بدور سياسي متجاوب مع الحزبية.
- بدأت الطائفية تظهر بمظهر حركة روحية لا علاقة لها بالسياسة.

هذه الملامح والأسس الجديدة في تاريخ لبنان في القرن السادس عشر، لها أهمية كبرى في فهم تاريخنا الحديث وتطوره، بالرغم من بعض الاستثناءات الطائفية. وقد ظهر أثر هذه الملامح الجديدة في القفزة التاريخية التي مثّلها تاريخ الأمير فخرالدين الثاني.

لقد وجد فخرالدين أمامه طوائف متعددة في لبنان، فلم يعمد إلى ضربها ببعضها البعض، ليبني على جراحاتها إمارته، بل أوجد بين هذه الطوائف تحالفاً متيناً كان هو على رأس قمته، فحرّك الطوائف لصالح الجميع، صالح لبنان، فكانت سفارته إلى أوروبا مسيحية، وسفارته إلى الآستانة مسلمة عثمانية، وسفارته إلى حلب درزية، وسفارته إلى دمشق مسلمة سنيّة، وسفارته الى ايران شيعية.

وحين اتسعت الإمارة بالأمير، ادعته المناطق التابعة له، فقيل عنه في فلسطين إنه أمير صفد، وقيل عنه في الداخل إنه أمير عربستان، وقيل عنه في الشوف إنه أمير الدروز. ويروي فيليب حتي عن ديانة الأمير فخرالدين فيقول: «كانت معاملته السمحاء للنصارى من الأمور التي جعلت بعضهم يعزونها إلى كونه مسيحياً. ويقول سانديز بأنه لم يُرَ قط يصلي، ولا رآه أحد يدخل الجامع. أمادي أفريو الذي شغل وظيفة قنصل إفرنسي في مراكز عديدة في الشرق، فيقول إن دين الامير كان دين شعبه «الذين لم يكن عندهم دين». ويبدو أن المعنيين كانوا يعترفون بالإسلام ديناً في الظاهر أمام العثمانيين، أما في الباطن فقد كانوا دروزاً على دين أتباعهم...»[١٥]

وبعد مقتل فخرالدين اضطربت الصورة الجميلة. وشوّهتها الدول الأوروبية والدولة العثمانية، وتجاوبت خطأ طوائف لبنان مع ذلك التشويه.

بعد فخرالدين تفجّرت الخلافات الحزبية والخلافات الطائفية دون رادع ولا وازع. فهبّت اليمنية تقاتل القيسية، وهبّت الدرزية تقاتل المارونية، وأنطوت المسيحية مقلّصة دورها أيام فخرالدين، وعمل العثمانيون على تعميق الصراع وتحويله إلى مجازر دموية كما حدث في إقليم جزين بين الشيعة والدروز. ونشطت الدول الأوروبية تزيد اضطرام الفتن بممارسات قنصلية خفية. ثم استقرت الأوضاع في نهاية المعنيين على تفسخ رهيب بين المناطق اللبنانية كان بمثابة المخاض لظهور القوة الشعبية الجديدة وهي قوة الموارنة التي سرعان ما مثلت تحولاً جديداً وهاماً في لبنان.(١٦)

كان الموارنة قد ابتعدوا، منذ نهاية الحكم الصليبي عن تعاطي السياسة العامة التقليدية في لبنان، فعاشوا منعزلين عن الأحداث المملوكية، ولكنهم استفادوا منها، فقد اغتنوا ديموغرافياً بمن لحق بهم من الصليبيين، ثم من الشيعة ومن العلوية، كما أنهم توسعوا جغرافياً في الشمال نحو جبيل وكسروان فعملوا في الزراعة وفي المهن المختلفة.

وبينما كان الدروز يتناقصون، بسبب الصراع الاقطاعي والحزبي، كان الموارنة يتزايدون عدداً ويتزايدون فاعلية، فأصبحوا ابتداء من القرن الثامن عشر يشكلون أكثرية السكان في الجبل.(١٧)

بعد إمارة فخرالدين الضخمة ضاقت رقعة الإمارة، وعادت متقلّصة إلى منطقة الشوف فقط. وتولّى الشهابيون هذه الإمارة المصغّرة فبرزت أمامهم منذ أيامهم الأولى في الحكم، عدة مشاكل كانت في أساس التحولات السياسية والاجتماعية والطائفية في تاريخ لبنان الحديث؛ من هذه المشاكل:

- إن الشهابيين أمراء وادي التيم، كانوا سنيّين لا دروزاً، فلمّا ولوا على الشوف وجدوا أنفسهم غرباء عن المنطقة من حيث النفوذ؛ كما أن الدروز شعروا تدريجياً أنهم فقدوا ضمناً الإمارة التقليدية التي كانت لهم.

- إن الشهابيين أصبحوا أمراء الشوف ولكنهم لم يتمكنوا من أن يصبحوا زعماء الشعب فظلّ بين صفة الأمير الحاكم وصفة الزعيم الشعبي هوّة كبيرة لأكثر من قرن من الزمن.

- إن الشهابيين جاءوا بعصبية قيسية متطرفة، فحرّكوا العصبيات بعنف بالغ أدى إلى معركة عين دارة سنة (١٧١١) التي قضت على الحزبية اليمنية، ولكنها قضت في الوقت ذاته على القوى الدرزية الفاعلة التقليدية.

- منذ أواسط القرن الثامن عشر بدأ الشهابيون يشعرون بهذا الواقع، ففتشوا عن قوى شعبية تكون لهم، وبها يتمكنون من دمج الإمارة بالزعامة الشعبية، فوجدوا أمامهم القوة الشعبية المارونية فتبنّوها واتخذوا منها في البدء عوناً سياسياً في تدبير الإمارة، ثم اتخذوا منها قوة عسكرية تساند أهدافهم ضد الإقطاعيين وضد الولاة العثمانيين.

- نتيجة لهذا التقارب والتمازج بين الحكم الشهابي والموارنة، فقد بدأت حركة التبشير (Les Missionnaires) تأخذ حجماً جديداً باعتناق عدد من الأمراء الشهابيين للمذهب الماروني.

ـ كان من نتائج هذا التحول الطائفي السلمي، أن الإمارة الشهابية أصبحت غريبة عن قواعدها الأساسية، إذ إنها في الأصل عائلة مسلمة تمثّل الدروز. ثم أصبحت مع تمثيلها الدروز تعتمد على قوة الموارنة. ولكي تكون الصورة في الحكم واضحة كان لا بد للشهابيين من أن ينسجموا مع واقعهم الجديد، فكان تنصير الأمير الشهابي الحاكم.[١٨]

ولكن طريق هذا التحول الكبير لم تكن دائماً مفروشة بالورود، لم تكن دائماً سلمية، بل رافقها بعض الحوادث الدامية العميقة الأثر في توجيه أحداث التاريخ اللبناني.

لقد كان صراع البشيرين: بشير جنبلاط وبشير الشهابي ظاهرة للمخاض الأليم الذي ولدت منه الطائفة السياسية في تاريخ لبنان. ولقد تمثل ذلك المخاض بمعركة المختارة سنة (١٨٢٥).

كان يمكن أن تكون معركة المختارة هذه مثيلة لمعركة عين دارة عام (١٧١١)، ففي عين دارة زالت حزبية يمنية واستوى الحكم للقيسية، ولكن معركة المختارة لم تُزِل أحد المتحاربين بل أوجدت الأحقاد التي انتهت بتفسيخ الجبل وتقاتل أبنائه، وتقسيمه طائفياً إلى قائمقاميتين[١٩]. وبتدخل الدول الأوروبية ظهر ما عُرِف باسم المسألة اللبنانية، والتي كانت جزءاً من المسألة الشرقية. وكانت الدول الأوروبية تتابع بتشجيع واضح هذا التحول السياسي بين طوائف الجبل وتستعدّ للاستفادة منه.

وهنا نطرح السؤال التالي: هل كان هناك فعلاً مسألة لبنانية، أم أنها كانت مسألة أوروبية للنفاذ إلى الشرق من النافذة اللبنانية؟

إن التحول السياسي الطائفي بدأ في القرن الثامن عشر، هادئاً سلمياً، وكان من الممكن أن يتكامل سلمياً وفقاً لمنطق التاريخ لولا الإجهاض الأوروبي له، والقيصرية الأليمة التي أجرتها أوروبا في لبنان في القرن التاسع عشر.

فَتَحْتَ ستار الإمتيازات والحماية وأخذت أوروبا تتدخل تدخلاً سافراً في الشؤون اللبنانية، فتثير المشاكل لتعود وتوجد حلاً لها، ثم لتثير المشاكل مجدداً، وأدخلت أوروبا والدولة العثمانية لبنان في دوامة رهيبة لم يعرف إلى أين تتجه وكيف ستستقر. وقُسّم جبل لبنان إلى قائمقاميتين، فانقسم لأول مرة إلى إمارتين سياسيتين طائفيتين، فكان ذلك العمل بمثابة التحريض المكشوف للفريقين على القتال، وقدمت أوروبا السلاح والتحميس فكانت سلسلة الفتن الشهيرة (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠).[٢٠]

وجاءت أوروبا لتفرض الوصاية الرسمية على جبل لبنان تحت اسم المتصرفية. المتصرفية هذه أدخلت فساد الإدارة والحكم إلى لبنان، وجعلت الحكم صفقة تجارية تقوم على الرشوة والسرقة، وبذلك قضت على أريحية الأمير

الحاكم وشهامته[٢١]. فأين صارت الوطنية؟ وأية وطنية هذه النابعة من حاكم أجنبي يحكم لسنوات قليلة معدودة، ويحلم بالرصيد الذي سيخرج به من صفقة الحكم.

لقد رسّخت المتصرفية الطائفية في لبنان، فأصبحت أساساً في الحكم، وقضت بذلك على المجرى التاريخي في التحولات الطائفية الطبيعية، وأستطيع التأكيد بأن المتصرفية جمّدت التاريخ في لبنان، وفرضت عليه أن يدور في حلقة مفرغة، ليبقى أمام أوروبا دائماً، شيء اسمه: المسألة اللبنانية.

ما ينبغي التأكيد عليه في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، هو أن تحوّل الطوائف إلى مجموعات اجتماعية مرتكزة إلى مصالح مختلفة وغير متجانسة على صعيدي تحديد العلاقة مع أوروبا من ناحية والعلاقة العثمانية من ناحية أخرى، كان في أساس تكوّن الاتجاهات السياسية المختلفة، وتحديد توجهاتها العامة.[٢٢]

وهنا نلاحظ تكون ثلاث مجموعات اجتماعية في لبنان والمناطق السورية المحيطة به:

- «الإكليروس الماروني والبورجوازية الجبلية المارونية. ويشكّلان مع شتى الفئات الاجتماعية في الجبل مجموعة بشرية لها مصلحة في التوحّد، من جهة على قاعدة مصالحها المرتكزة إلى الاستثمارات الفرنسية في مجال زراعة التوت وتربية الشرانق وتحليلها؛ ومن جهة ثانية على قاعدة انتمائها الطائفي الذي أعطاه «نظام المتصرفية» وأجهزة الإدارة الجديدة إطاراً شرعياً ينزع أكثر فأكثر إلى بناء دولة مارونية مستقلة.

- البورجوازية المسيحية المدينية، وهي مزدوجة المصلحة والإنتماء. فهي تلعب دور الوسيط التجاري بين سورية وأوروبا. ويحاول مثقفوها استيعاب الحضارتين العربية والأوروبية في آن معاً.

- البورجوازية الإسلامية المدينية والتي تشكل مع الريفيين وملاّكي الأراضي في المناطق السورية الداخلية كحوران وحمص وغيرها، إضافة إلى الحرفيين المنتشرين في المدن السورية، وحدة مصالح - وإن كانت غير واضحة اقتصادياً تنتظم في إطار سوق داخلي عربي - إسلامي يتهدّد أكثر فأكثر بالغزو الأوروبي. مما كان يدفع هذه الفئات إلى مزيد من «التوحّد الديني» والتمسّك بوحدة الدولة العثمانية بالرغم من التناقضات التي كانت تنشأ أحياناً بين هذه الفئات من جهة والإدارة التركية المحلية من جهة ثانية.[٢٣]

إذن، بعد النزاع الطائفي الذي شهدته البلاد بين عامي (١٨٤٠ - ١٨٦٠) جاء النزاع السياسي والنزاع القومي العقائدي، فقد نمت بين المدن الساحلية ومنطقة جبل لبنان والمدن الساحلية علاقات ثقافية واقتصادية واجتماعية، ساعدت على بلورة تيارات سياسية ووطنية تعلو فوق الولاء الطائفي.

فالتيارات السياسية - الاجتماعية التي أخذت تقسّم اللبنانيين بعضهم باختلاف البعض، كان لها أيضاً أهداف ومآرب بعيدة مشتركة. فالتياران السياسيان - الداعي لقومية سورية عربية من جهة والمنادي بقومية لبنانية من

جهة أخرى - كانا يشتركان في معارضة الحكم التركي ويتخذان القومية قاعدة انطلاق لدعوتها، ويستهدفان السيادة أو الاستقلال.

لقد كان التيار القومي اللبناني في الأصل انعكاساً لنزعة الموارنة إلى الإستقلال وإلى رغبتهم في أن يكون حاكمهم مسيحياً. هذه النزعة الرافضة للحكم الإسلامي والمكافحة إلى الاستقلال تعود إلى قرون سابقة، ولكنها لم تتبلور فعلاً، بشكل يدعو إلى تيار سياسي إلاّ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان من أبرز المنادين بها، الكنيسة المارونية وفئة المثقفين الذين كانوا يمارسون نشاطهم خارج الأراضي اللبنانية.[٢٤]

إن فكرة القومية اللبنانية انطلقت إذن من الولاء للوجود الماروني، ولذلك كان من الطبيعي أن تكون الكنيسة المارونية العمود الفقري لتلك الفكرة والجسم الذي تتجسد فيه قبل قيام دولة تكرسها؛ غير أن هذه الدعوة اللبنانية لم تقتصر تطلعاتها على حدود الجبل، «إذ أدرك المنادون بها، لأسباب ثقافية واقتصادية وديموغرافية أن حدود المتصرفية لا تكفي لقيام دولة ذات دورة إقتصادية متكاملة، أو على الأقل قابلة للاستمرارية وللحياة، بالنسبة للأوضاع القائمة ولظروف الحياة الإقتصادية آنذاك. من هنا كان بدء المطالبة بتوسيع حدود جبل لبنان ليشمل السهول المجاورة ومدن الساحل»[٢٥] والحجة التاريخية التي كان يستند عليها أصحاب هذا الرأي هي أن حدود جبل لبنان كانت تمتد أيام فخرالدين إلى سهلي عكار والبقاع وحتى صفد في فلسطين.

إلى جانب هذا التيار السياسي القومي اللبناني تبلورت، في تلك الفترة نفسها، تيارات ايديولوجية أخرى أبرزها التيار الإسلامي، والتيار القومي السوري - العربي. أما التيار الإسلامي، فكان مقتصراً على المسلمين الذين كانوا يرفضون انهيار الخلافة الإسلامية أمام هجمات أوروبا المسيحية.

والتيار الثاني، التيار القومي السوري العربي، كان يشتمل على مثقفين ومفكّرين مسلمين ومسيحيين. هذا التيار كان، من جهة .إستمراراً للإنتفاضات والحركات الثورية والإصلاحية التي كانت تهزّ الامبراطورية التركية منذ القرن السادس عشر. وكان من جهة أخرى، انعكاساً للأفكار والعقائد التحررية الحديثة التي أبرزتها الثورة الفرنسية، وقامت بنقلها إلى الشرق البعثات التبشيرية الأوروبية.

ولقد كان من بين عوامل بروز التيار القومي السوري - العربي، السياسة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تخطّط لخلق دولة سورية كبرى، مستقلة عن الامبراطورية التركية، وداخلة ضمن نفوذ الهيمنة الرأسمالية الفرنسية، تجعل منها حاجزاً على طريق الهند في وجه إنكلترا. كما أنه لا بد من الإشارة إلى أن السياسة الإنكليزية كانت أيضاً وراء بذور التيار القومي العربي تمهيداً لبسط نفوذها على المشرق العربي[٢٦]. ثمة عامل ثالث كان وراء بذور هذا التيار القومي السوري - العربي، وهو خوف الأقليات الطائفية والأثنية من تياري القومية اللبنانية والتيار الإسلامي العثماني.

حتى عام (١٩٠٨)، (المؤتمر العربي الأول في باريس)، لم يكن هنالك من تناقضات أو نزاعات ظاهرة بين التيارات الثلاثة، بل جاءت الحرب العالمية الأولى لتشدّ الأواصر بينها، وقد قدّمت قوافل الشهداء في ساحات دمشق وبيروت، ضمّت جنباً الى جنب رجال دين مسلمين يشنقون مع رجال دين مسيحيين، من قبل السلطات التركية.

ومع انتهاء الحرب العالمية، وانهزام الامبراطورية التركية، ودخول الجيوش الإنكليزية ثم الفرنسية إلى سورية ولبنان، بدأ الصراع يبرز بين التيار القومي اللبناني والتيار القومي السوري ـ العربي وذلك بتأثير من عوامل داخلية وخارجية، ولقد تطور هذا الصراع حتى بلغ قمة التناقضات في عام (١٩٢٠).[٢٧]

فبعد مغادرة الأتراك لسورية ولبنان، ودخول بريطانيا وفرنسا إلى هذه المنطقة، وجد التيار القومي اللبناني الفرصة سانحة أمامه للمطالبة بكيان لبناني مستقل عن العرب والمسلمين، ويشمل متصرفية جبل لبنان والسهول والسواحل المحيطة به، والمعتبرة كما ورد في عريضة «مجلس ادارة» متصرفية جبل لبنان جزءاً تاريخياً وطبيعياً منه».[٢٨]

وكان المسيحيون، وخاصة الموارنة، يعتبرون زوال الامبراطورية التركية نهاية الهيمنة الإسلامية التي اعتبرتهم، منذ قرون عدة، مواطنين «ذميين» (من أهل الذمّة) وهذا يعني تمتعهم بحقوق أقل من المسلمين. وبالنسبة إليهم، كان الإحتلال الفرنسي يمثل فرصة ذهبية للحصول على الاستقلال الذي يتكرّس بقيام كيان وطني جغرافي، لا يشكّل فيه المسلمون أكثرية. وهذا الكيان لا يمكن أن يتحقق إلاّ بإرادة دولة غربية مع ضمانة لوجوده واستمراره. وهذه الدولة المفضّلة، في رأيهم، تمثّلت بالدولة الفرنسية.[٢٩]

بين عامي (١٩١٨ و١٩٢٠)، دخل التياران القومي العربي والقومي اللبناني، مرحلة تناقض ونزاع بلغت ذروتها عند انهزام الأمير فيصل عسكرياً أمام الفرنسيين (معركة ميسلون في تموز ١٩٢٠)[٣٠] وإعلان نشوء دولة «لبنان الكبير».

والجدير بالذكر أن صيغة ما عرف تاريخياً «بإمارة الجبل» لم تكن لتشكل قبل عام (١٨٦٠) إدارة عثمانية «خاصة» كما يحاول «البرهنة عن ذلك بعض المؤرخين اللبنانيين ـ ذلك أن هذه «الإمارة» لم تتشكل على أساس حدود مرسومة شملت مقاطعات معينة من الجبل أو من خارجه».

كذلك فإن بلاد الشقيف وبلاد بشارة المعروفتين بجبل عامل وراشيا والبقاع وعكار: «شكّلت جميعها مقاطعات مستقلة الواحدة عن الأخرى «أمّا مدن الساحل بيروت وطرابلس وصيدا «فقد شكّلت طيلة العهد العثماني مراكز الولايات أو ألوية «عثمانية» شملت فيما شملته مقاطعات «الجبل» ومقاطعات أخرى في فلسطين

ومقاطعات داخلية سورية ». [٣١]

غير أن نجاح الأمير فخرالدين بالقيام بوظيفة « الأمير الكبير » على المقاطعات، تعدّت حدود مناطق جبل لبنان إلى أن وصلت شمالي سورية، وداخل فلسطين ومداخل دمشق. هذا التوسع في نفوذ « الأمير الكبير » خارج إطار الجبل، والذي شكّل فيما بعد، الحجة التاريخية الايديولوجية « التي ارتكزت إليها العناصر البورجوازية المارونية الجبلية في مطالبتها في أوائل القرن العشرين بإعادة لبنان إلى حدوده التاريخية والطبيعية ضمن صيغة لبنان الكبير ».

هذا التوسع كان طبيعة السلطة القائمة، لا في جبل لبنان فقط، وإنما في المشرق العربي بمجمله، وفي مختلف أنحاء العالم العربي ـ الإسلامي. إن القاعدة في طبيعة السلطة التي سادت في المشرق العربي منذ سنة (١٥١٦) حتى (١٨٤٠) « تفسّر العديد من الظواهر السياسية التي برزت والتي أعطيت من قبل الصياغة التأريخية الكولونيالية، تفسيرات « استقلال » و« قومية » تصبّ في الثقافة التأريخية التي تكرِّس وتحمي التجزئة السياسية في المشرق العربي ».

من هذه الظواهر نذكر على سبيل المثال ظاهرة فخرالدين والأمير بشير الثاني في الجبل. وكذلك ظاهر العمر في فلسطين، وعلي بك الكبير ومحمد علي في مصر. [٣٢]

٣١ آب ـ أغسطس ١٩٢٠، يوم الحسم في تاريخ لبنان

بعد دخول الجيش الفرنسي إلى لبنان، أصدر الجنرال غورو ـ وهو أول مفوض سامي في المنطقة ـ عدة قرارات متتالية أبرزت دولة « لبنان الكبير » إلى الوجود وكان أهمها على التوالي: قرار (٢٩٩) الصادر في الثالث من آب ـ أغسطس ١٩٢٠ والقاضي بفصل أقضية حاصبيا، راشيا، المعلّقة وبعلبك وضمها إلى « جبل لبنان ». والقرار الصادر في ٣١ آب ـ أغسطس ١٩٢٠، الذي حلّ ولاية بيروت وتقسيماتها السابقة. والقرار (٣٢١) الصادر في نفس التاريخ الذي قضى بحلّ متصرفية جبل لبنان وجميع تقسيماتها. [٣٣]

وهكذا ولد « لبنان الكبير » الذي ضمّ إضافة إلى « متصرفية جبل لبنان السابقة، مناطق بيروت وطرابلس وصيدا وصور ومرجعيون وراشيا وحاصبيا وبعلبك، وسهول البقاع وعكار والبقيعة في شمالي سهل عكار [٣٤].

بهذه الحدود الجديدة المستحدثة عام (١٩٢٠)، تكوّنت مجموعة من التناقضات على الأصعدة المختلفة: الأثنية (Ethnique)، والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها [٣٥]. فالمناطق المضمومة لجبل لبنان مساحتها أوسع وعدد سكانها أكثر وثرواتها الاقتصادية أوفر. عائدات لبنان الكبير في عهد الإنتداب كانت (١٧) بالمئة من الجبل و(٨٣) بالمئة من المناطق المضمومة، أما النفقات على المشاريع الإنمائية فكانت

(٨٠) بالمئة لميزانية الجبل و(٢٠) بالمئة للملحقات.[٣٦]

فنحن نشهد إذن بداية نشوء تشكيلة إقتصادية - إجتماعية تتعايش فيها مجموعة من أنماط الانتاج وعلاقات الإنتاج دون أن تتكامل وتتوحّد.

إن عام (١٩٢٠) هو تاريخ «نشوء الدولة بمعنى السلطة والجهاز السياسي. هذه الدولة لم تنشأ بالتطور التلقائي الطبيعي للمجتمع اللبناني، فهي من حيث شكلها وكيانها مفروضة من قوة خارجية بفعل السيطرة الفرنسية وبقوة السلاح».[٣٧]

وفي عهد الانتداب، ساد شكل التمثيل السياسي المتبع في متصرفية جبل لبنان على قاعدة الطائفة - المنطقة - العائلة. وفُرضت - ضمن هذا الشكل من التمثيل الطائفي النسبي - السيطرة المارونية التي كانت قائمة في جبل لبنان.

وهذا ما حصل في «اللجنة الإدارية (Le conseil Administratif) للبنان الكبير الذي عين من قبل الجنرال غورو من ٢٢ أيلول - سبتمبر ١٩٢٠ حتى ٨ آذار - مارس ١٩٢٢. إذ نرى غلبة واضحة للموارنة أولاً، وللجبل وبيروت ثانياً. واستمرت هذه الواقعة من خلال المجالس التمثيلية الثنائية (Le Bicaméralisme) (الشيوخ والنواب عام ١٩٢٦)، والمنفردة (مجلس النواب) وتكرّست في العهود الإستقلالية المتتالية[٣٨].

لقد أدّى توسيع رقعة الكيان الوطني اللبناني، إلى نتائج وطنية وسياسية، جديدة وكبيرة الأهمية. فالنسبة العددية بين الطوائف تغيّرت من جراء إدخال مقاطعات إسلامية إلى الكيان الجديد.[٣٩]

فعندما كان الكيان القديم مقتصراً على متصرفية جبل لبنان، كانت الطائفة المارونية تشكل الأكثرية العددية الغالبة، ويليها الدروز. أما في الكيان اللبناني الجديد فقد ظلّت الطائفة المارونية أكبر الطوائف عدداً، ولكن دون أن تشكل أكثرية ساحقة. كما أن الطائفة الدرزية أصبحت خامس طائفة من حيث العدد، بعد الموارنة والسنّة والشيعة والأرثوذكس، بعد أن كانوا الطائفة الثانية أيام المتصرفية والحكام الإقطاعيين للجبل في القرون الماضية[٤٠].

لقد كان لتعديل نسب الطوائف العددية أثره الكبير على مواقف تلك الطوائف السياسية.

فأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية يشير إلى أن إحصاء جبل لبنان عام (١٩١٣) يعطي النتائج التالية:

الطوائف المسيحية	الطوائف الإسلامية
- موارنة ٢٤٢,٣٠٨ نسمة	- دروز ٤٧,٢٩٠ نسمة

- روم أرثوذكس ٥٢,٣٥٦ نسمة	- شيعة ٢٣,٤١٣ نسمة
- روم كاثوليك ٣١,٩٣٦ نسمة	- سنة ١٤,٥٢٢ نسمة
- بروتستانت ٢,٨١٥ نسمة	

يضاف إليهم ٨٦ يهودياً و٦٧ من الأقليات.[٤١]

أما إحصاء عام (١٩٢٢) في الكيان اللبناني الكبير (والذي قاطعه المسلمون نسبياً) فيعطي الأرقام التالية: ٣٢٧,٢٦٧ مسيحي، ٢٣١,٨٠٢ مسلم، و٤٣,٦٣٣ درزي:

الطوائف المسيحية	الطوائف الإسلامية
- موارنة ١٩٩,١٨١ نسمة	- سنّة ١٢٤,٧٨٦ نسمة
- روم كاثوليك ٤٢,٤٦٢ نسمة	- شيعة ١٠٤,٩٤٧ نسمة
- روم أرثوذكس ٨١,٤٠٩ نسمة	- دروز ٤٣,٦٣٣ نسمة
- بروتستانت ٤,٢١٥ نسمة	- أقليات مسلمة ٨,٤٣٦ نسمة
المجموع العام ٣٢٧,٢٦٧ نسمة	**المجموع العام ٢٣١,٣٠٢ نسمة**[٤٢]

لقد شعر الموارنة، بعد أن نجحوا بمساعدة الدولة المنتدبة على فرض فكرتهم القومية اللبنانية على سائر الطوائف اللبنانية، بأنهم أصحاب حق في الهيمنة على الكيان الجديد وتوجيه إدارته والدفاع عنه، وذلك بالرغم من وجود إزدواجية الولاء للكيان الماروني التاريخي وللكيان الوطني الجديد. ولعل كثيرين من الموارنة لم يتنبّهوا آنذاك، إلى خطر إدماج المناطق ذات الأكثرية المحمدية في الكيان اللبناني الجديد.

لذلك نرى موقف المسيحيين عامة والموارنة خاصة من الكيان الجديد ومن الدولة المنتدبة، - مبتكرة ذلك الكيان وحاميه - موقف الولاء المطلق (باستثناء طائفة الروم الارثوذكس التي اتخذت موقفاً معارضاً منذ بدء الإنتداب، فانضمّت إلى التيار العروبي - الوحدوي الإسلامي).

فالكيان الجديد بالنسبة للموارنة «جاء نتيجة نضال تاريخي من أجل الإستقلال والسيادة في منطقة تحكمها الأكثرية الإسلامية بقوانينها منذ قرون. أما الإنتداب الفرنسي، فكان بالنسبة إليهم الضامن الأساسي للكيان في وجه الحركة القومية العربية والوطنيين السوريين الذين كانوا ينظرون إليه نظرة سلبية إن لم نقل رافضة.[٤٣]

تلك كانت المظاهر الأساسية للموقف المسيحي. وفي الواقع، كانت هناك ثغرات وملابسات في هذا الموقف. فالطوائف المسيحية، غير المارونية، وخاصة الروم الأرثوذكس، لم تكن لتشارك الموارنة محبتهم

وتعلّقهم بالانتداب الفرنسي، ولا كذلك معاداتهم للوحدة العربية.

أما المسلمون عامة، والسنّة خاصة، فإنهم لم يتقبّلوا واقعهم الوطني الجديد، ولا الكيان الطائفي الجديد الذي نقلهم من واقع، كانوا يمثلون فيه الأكثرية في ظلّ دولة كبرى إسلامية، إلى واقع أصبحوا فيه أقلية في دولة يسيطر عليها ويحكمها المسيحيون الأجانب، «فاحتموا وراء رفض مزدوج للكيان الجديد وللإنتداب الفرنسي، متوجهين بولائهم للدولة العربية التي حلموا بها وثاروا من أجل تحقيقها، حاجبين هذا الولاء عن دولة المسيحيين التي فيها تفوّق وامتيازات ويحميها الوجود الفرنسي». (٤٤)

وهذا الموقف السلبي، بحسب الباحثة الدكتورة نجلاء عطية في أطروحتها:

(The attitude of the lebanese sunnis toward the state of Lebanon).

كان ينطلق من اعتبارات عقائدية، وسياسية، واقتصادية - إجتماعية تتراوح بين مفهوم الحكم في الإسلام، واعتبار قيام دولة لبنان الكبير رمزاً لانحدار الحركة القومية العربية أمام ضربات معاول أوروبا المسيحية، والرفض المطلق لهذا الانحدار، كما أن للعلاقات الإقتصادية القوية والمميزة، بين المناطق المضمومة للكيان الجديد وبين الداخل السوري (دمشق، حمص، حماه، حلب)، أثرها في اتجاه أنظار ومشاعر سكانها نحو هذا الداخل الأم. (٤٥)

وإذا كان ما يقال عن المعادلة السكانية، يرتكز إلى إحصاءات الإنتداب المشكوك بصحتها أصلاً، فإن التدقيق في وضعية السكان والظروف الاجتماعية السائدة آنذاك إضافة إلى الهجرة المارونية خاصة والمسيحية بشكل عام، وإعراض قسم من المسلمين عن المشاركة في هذا الإحصاء، أو حذف بعضهم منه، يرجّح غلبة الطوائف الإسلامية آنذاك.

ومهما تكن النتيجة، فلقد تنبّه أصحاب بعد النظر وبعض المثقفين في الفريق الماروني إلى خطورة اختلال المعادلة السكانية وآثارها السلبية. وأبرز من يمثل هذا الفريق الدكتور المغترب فيليب حتّي، الذي يشير في كتابه لبنان في التاريخ إلى أن «هذا الكسب في مساحة الأرض كان يقابله عدم تجانس في السكان ونقص في التمازج والترابط. ذلك أن لبنان فقد التوازن الذي كان ينعم به سابقاً. فزاد سكانه بما يقرب مئتي ألف نسمة معظمهم من المسلمين الشيعة». (٤٦)

وهناك رأي آخر يقول «بأن رغبة الفرنسيين تحققت في إيجاد توازن طائفي في لبنان بدل الوطن المسيحي الذي شكّلته المتصرفية بحماية دولية».

فالفرنسيون، كما يقول أصحاب هذا الرأي، «لم يخططوا فقط لمصالح طائفة مسيحية في لبنان، بل لمصالحهم

هم بالذات، فهم لم يسعوا إلى إيجاد أغلبية مسيحية مقابل أقلية إسلامية بقدر ما سعوا إلى إيجاد دولة متوازية طائفية تصلح منطلقاً لرساميلهم نحو الداخل الإسلامي».[٤٧]

ويستشهد أصحاب هذا الرأي بتصريح الجنرال غورو عام ١٩٢١ حين قال: «يهمني أن تخفّ حدة المنافسات الطائفية شيئاً فشيئاً لئلا يؤدي استمرارها إلى إضعاف لبنان الكبير».[٤٨]

فحدود لبنان إذن، رسمت ضمن المخطط الفرنسي ـ الانكليزي لاقتسام المنطقة، وضمن المهمّة التي أرادتها فرنسا للبنان ضمن سياق سياستها الاقتصادية. ولقد ضغط الفرنسيون آنذاك على بعض الفئات المتطرفة مارونياً في لبنان، والمنادية بإقامة الوطن القومي المسيحي، لإقناعهم بفائدة هذه الحدود الجديدة، مع تقديمهم الضمانات السياسية الكفيلة بالمحافظة على سمة لبنان الطائفي، وعلى السيطرة المارونية السياسية في مختلف الميادين[٤٩].

فقيام «لبنان الكبير» إذن، هو أثر من آثار الإنتكاسة العامة التي منيت بها حركة التحرّر العربية آنذاك بعد معركة ميسلون المجيدة عام (١٩٢٠). فلم يكن بمقدور أهل المناطق الملحقة بجبل لبنان، وهم بأكثريتهم الغالبة من أنصار الوحدة السورية ـ العربية، أن يقفوا ضد مخطط التجزيء والتفتيت الاستعماري، والذي لم يقتصر في حينه على تجزئة المنطقة إلى منطقتي نفوذ إستعماري، وإلى كيانات سياسية إقليمية قبل أنها قومية «كوادي النيل» و«المغرب العربي» و«الهلال الخصيب» وغيرها؛. كما يقسمها مكسيم رودنسون، بل وإلى كيانات طائفية ومذهبية كما فعل الفرنسيون في سورية، حين قسموها إلى ثلاث دويلات مذهبية: الأولى سنية والثانية علوية والثالثة درزية.[٥٠]

غير أن هذا التناقض آنذاك هو: أنه في الوقت الذي قام الفرنسيون بتجزئة سورية إلى كيانات طائفية ومذهبية، وتشتيتها لتسهيل السيطرة عليها والتحكم بمقدراتها، وتغذية التناقضات والصراعات الداخلية فيها لإجهاض أي نضال تحرري مستقبلي، قامت بإلحاق مناطق ومدن ذات لون طائفي مناقض إلى متصرفية الجبل قسراً ورغماً عن إرادة أهلها. وحسب رأي الدكتور ادمون رباط «فإن فرنسا كانت تحاول خلال تلك المرحلة إقناع الموارنة بفائدة لإتحاد الكامل مع سورية، وبأن الجنرال غورو حاول إقامة نوع من التوازن الدائم التوتّر بين الطوائف الدينية اللبنانية.[٥١]

بعد أن بيّنا ملابسات ولادة دولة «لبنان الكبير» لا بد لنا من طرح السؤال التالي: ما هي التعليقات والآراء الرسمية التي قيلت حول هذا الحدث الكبير؟

فالجنرال كاترو (Catroux)، مسؤول قسم المخابرات الفرنسية في بيروت، أشار إلى هذا الموضوع في حينه بقوله: «لقد خضع غورو لمشيئته الخاصة، أكثر من خضوعه لتأثيرات الطوائف المسيحية، وخاصة الموارنة،

المتعطشين للانتقام من المسلمين، ولتأمين سيطرتهم في المستقبل».[٥٢]

وتشارك وزارة الحربية الفرنسية رأي كاترو بذلك، حيث يشير أحد تقاريرها العسكرية إلى هذا الحدث بالقول: «هذا الحدث التاريخي، هو تكريس لانتصارنا السياسي والعسكري في سورية (موقعة ميسلون ١٩٢٠)، وتأكيد لسيطرتنا على البلاد السورية، حيث ظهرت دولة قوية (لبنان الكبير) أكدت منذ نشأتها، رضوخها للنفوذ الفرنسي».[٥٣]

وتحدّث المؤرخ المعاصر محمد جميل بيهم باسم المسلمين الذين شملهم الإلحاق بجبل لبنان، فأشار إلى أن إعلان دولة «لبنان الكبير» كان مفاجأة محزنة لدى جميع المؤيدين للوحدة السورية. لكن هذا الإعلان لم يقتصر على تقسيم سورية فحسب، بل برهن لهذه الفئة من الشعب رغبة فرنسا بتأسيس كيان طائفي، بهدف تأمين نقطة ارتكاز استراتيجية في الشرق الأوسط.

أما تعليق الدكتور ادمون رباط على ضمّ المناطق المذكورة إلى جبل لبنان فهو: «أن الجنرال غورو عمل على سلخ المناطق اللبنانية عن سورية، وذلك دون استفتاء أو أية استشارة شعبية ونزولاً عند رغبة الفئات اللبنانية المدعومة من البطريرك الماروني، ورجال الدين[٥٤] والبعثات التبشيرية الفرنسية في سورية، وذلك بحجة إعادة بناء لبنان التاريخي بحدوده الطبيعية».[٥٥]

لكن ما هو تعقيب الجنرال غورو نفسه، صاحب هذه الفكرة ومنفذها؟ «إن لبنان أضحى ملجأ، حيث وجد المسيحيون أنفسهم الأغلبية الساحقة[٥٦]. أما بالنسبة للمسلمين، فقد أضحى حاجزاً بينهم وبين العالم العربي الذي تشدّهم إليه روابط الدم والقربى والدين، لذا أصبح هؤلاء أمام طريق مسدود».[٥٧]

أما التقارير الدبلوماسية لبريطانيا العظمى ـ المنافسة التاريخية لدولة فرنسا ـ فتشير إلى هذا الحدث الهام بالقول: «إن هذه الحدود الجديدة المصطنعة غير قابلة للإستمرارية وللحياة مهما بلغت أهمية المعطيات التاريخية والإقتصادية».[٥٨]

وهناك تقرير ديبلوماسي آخر يشير بوضوح أكثر، إلى الخطورة المترتبة على قيام هذا الكيان، فيقول: «إن اغتصاب لبنان للأراضي المجاورة له عمل غير متزن، وإن سلخ منافذ سورية على البحر سيخلق حركة ثورية وحدوية لن تلبث من قريب أو بعيد أن تتوج بالنجاح، وكذلك فإن إلحاق «جبل لبنان» بالمناطق الآهلة بالمسلمين سيقضي على هذه الأغلبية المسيحية التي ستصبح على المدى البعيد أقلية في دولة أنشئت لتأمين علسيهم وسيطرتهم».[٥٩]

بناء على هذه المعطيات، نهض «لبنان الكبير» مؤسساً القضية اللبنانية، قضية الإنشقاق السياسي والتفاوت

الاجتماعي والثقافي والاقتصادي . فهل تحققت الرؤيا البريطانية ، وأن حركة وطنية وحدوية ما لبثت أن ظهرت وتتوج عملها بالنجاح؟ وهل أصبحت الأغلبية المسيحية على المدى البعيد (اليوم) أقلية في دولة أنشئت لتأمين غلبتهم وهيمنتهم؟ وهل يعيد التاريخ نفسه وتعود هذه المناطق للدولة السورية « الأم » كما كانت عليه الحال قبل عام ١٩٢٠؟ ... وهذا ماسوف نعرفه مع انتهاء الأزمة اللبنانية الحالية!

(١) راجع: Flory, M.; Mantran, R., les régimes politiques des pays arabes, Paris, 1968, pp. 97-98.

(٢) راجع: تقي الدين، سليمان: **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، ١٩٢٠ ـ ١٩٧٠، مقدمات الحرب الأهلية**، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٧ الطبعة الأولى، (ص ١٠).

(٣) المرجع السابق، ص ١٠.

(٤) راجع حول هذا الموضوع: حتي، فيليب: **تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر**، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٨، الطبعة الثالثة. حيث تجد وصفاً مفصّلاً لهذا الموضوع. كذلك كتاب **تاريخ لبنان الحضاري** لمؤلفه يوسف السودا، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٩ ـ الطبعة الثانية.

(٥) راجع: مكي، محمد علي: **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني ٦٣٥ ـ ١٥١٦**، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧، من ص ١٦ الى ص ١٩).

(٦) المرجع نفسه، (ص ٣٨).

(٧) المرجع نفسه، (من ص ٦٧ إلى ٦٩).

(٨) السودا، يوسف: **تاريخ لبنان الحضاري**، (من ص ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٩) مكي، محمد علي: **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح العثماني**، (ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(١٠) المرجع نفسه، ص ٢١٧؛ كذلك راجع: الصليبي، كمال؛ **تاريخ لبنان الحديث**، النهار للنشر، بيروت ١٩٦٩، (ص ١٨).

(١١) المرجع نفسه، (ص ٢٣٠)؛ والتقية تقليد معروف لدى الشيعة، يتيح للمؤمن أن يتنكر لإيمانه الحقيقي ظاهراً في أوقات الشدة، مدعياً لنفسه دين الفئة الحاكمة.

(١٢) راجع الصليبي، كمال: **تاريخ لبنان الحديث**، الطبعة الثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٦٩، (من ص ١٦ الى ١٨).

(١٣) راجع، جنبلاط، كمال: **لبنان واقعه ومرتجاه**، الندوة اللبنانية، بيروت كانون الثاني، ١٩٥٧، (ص ٥١).

(١٤) تقي الدين، سليمان: **التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية**، (ص ١٥).

(١٥) راجع: حتي، فيليب: تاريخ لبنان **منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر**، (ص ٤٦٥).

(١٦) المرجع نفسه، ص ٥٢٦ و٥٢٧. راجع أيضاً: مزهر، يوسف، **تاريخ لبنان العام**، دون تاريخ، الجزء الثاني، ص ٥٦٣. وكذلك شاهين، فؤاد: **الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية والإجتماعية (ص ٥٩ و٦٠)**.

(١٧) **الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث**، (ص ٢٠ و٢١).

(١٨) يقول فيليب حتي في هذا الصدد: «كانت سياسة الأمير بشير في الأمور الدينية على كثير من التسامح وسعة الصدر. فقد كان مسيحياً بالمعمودية، مسلماً بالزواج، ودرزياً بالمصلحة لا عن اعتقاد. وهكذا استطاع، كما استطاع أسلافه من الشهابيين، أن يمهّد السبيل للتقدم والرقي...» راجع، **تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر**، (ص ٥٠٦)؛ راجع أسباب هذا التحول السياسي والطائفي بالتفصيل (ص ٥٢٥ و٥٢٦). راجع كذلك الصليبي، كمال: **تاريخ لبنان الحديث**، (من ص ٧٢ الى ٧٦).

(١٩) راجع شاهين، فؤاد: **الطائفية في لبنان، حاضرها وجذورها التاريخية والإجتماعية**، دار الحداثة، بيروت ١٩٨٠، (ص ٦١).

(٢٠) الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث، (ص ٨٩).

(٢١) راجع بالتفصيل، تطور الحرب الأهلية عند فيليب حتي، تاريخ لبنان منذ أقدم العصور التاريخية الى عصرنا الحاضر، (من ص ٥٢٥ إلى ٥٣٦) وكذلك كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث (ص ٨٦ إلى ١٤٢).

(٢٢) راجع: كوثراني، وجيه؛ **الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠** معهد الانماء العربي ـ بيروت ١٩٧٦، الطبعة الاولى. (ص ١٠٨).

(٢٣) المرجع السابق، (ص ١٠٨). راجع أيضاً: الصليبي، كمال: **تاريخ لبنان الحديث**، (ص ٢٠ و٢١).

(٢٤) راجع: الجسر، باسم: ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟ دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٨، الطبعة الأولى، (ص ٤٤ و٤٥).
(٢٥) المرجع نفسه (ص ٤٥).
(٢٦) المرجع نفسه، (ص ٤٦).
(٢٧) المرجع نفسه، (ص ٤٧).
(٢٨) المرجع نفسه، (ص ٤٨)؛ راجع بالتفصيل نص العريضة التي توجّه بها مجلس «إدارة جبل لبنان» إلى باريس في اطروحتنا غير المنشورة:
Le Mouvement national unioniste libanais dans les quatre Cazas annexés au Mont-Liban, 1914-1943, Aix-en-provence, 1980, p.169.

وقد شملت مطالب الوفد الأول برئاسة داود عمون البنود التالية:
- توسيع جبل لبنان وفق حدوده التاريخية والجغرافية ومصالحه الاقتصادية حتى يكون باستطاعته أن يشكل وطناً قادراً على توفير أسباب رزق شعبه ومصالح حكومته.
- دعم إستقلال هذا البلد وحق مواطنيه في الإشراف على أعماله الإدارية والحكومية.
- تأليف برلمان يقوم على مبدأ التمثيل النسبي وذلك لحفظ حقوق الأقليات.
- طلب مؤازرة الدولة الفرنسية لتحقيق هذه التمنيات...، راجع: **محفوظات** أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:
M.A.E., Syrie-Liban, 1918-1929, **Volume 6**, pp. 77-79.

أمّا مذكرة الوفد الثاني الذي توجه إلى باريس برئاسة البطريرك حويك، فأبرز ما جاء فيها: إعادة الأراضي التي سلخت عن لبنان وهي: «سهول عكار في الشمال والبقاع وبعلبك في الشرق... والتي بدونها يصبح لبنان سلسلة من الجبال التي تعجز عن تأمين حياة سكانها... إن هذه المناطق يمكن أن تؤمن للبنان القمح الضروري لوجوده، ثم إن مناطق أخرى (صور، صيدا، بيروت، وطرابلس) تشكل منافذه الطبيعية فهي أيضاً ضرورية لحياته الاقتصادية...» راجع: كوثراني، وجيه، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية**، (ص ٣٠٩). راجع كذلك أطروحة الدكتور محمد مجذوب:
L'indépendance libanaise dans l'ordre interne et international public (1943-1956), Thèse de droit, Aix-en-provence, 1956, p. 15.

(٢٩) راجع بالتفصيل مذكرة البطريرك حويك، حيث يشير في جزء منها إلى قبول مبدأ الإنتداب، مشدداً على أن تكون الدولة المنتدبة هي دولة فرنسا، راجع:
Les revendications du Liban: Mémoire de la delegation libanaise à la conférence de la paix, le président de la délégation libanaise, Elias Pièrre Hayek, Paris 25 octobre 1919.

(٣٠) راجع، اسماعيل، عادل، **السياسة الدولية في الشرق العربي، من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨**، الجزء الخامس، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت ١٩٧٠، (من ص ٦٨ إلى ٧١) راجع أيضاً الحصري، ساطع: **يوم ميسلون**، دمشق ١٩٦٤، (من ص ١٠ إلى ١١٥).
(٣١) كوثراني، وجيه: **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠**، (ص ١٦٠).
(٣٢) المرجع نفسه، (ص ١٩).
(٣٣) راجع بالتفصيل، أرشيف وزارة الخارجية البريطانية:
F.O. 371, Liban; série 1920, **volume 5040**, pp. 145-146, 2 septembre 1920.

لقد ارتكبت فرنسا خطأً قانونياً بضمها المناطق السورية إلى لبنان عام ١٩٢٠، وذلك لأنها لم تحصل على الوضع القانوني للإنتداب الا عام ١٩٢٣. راجع بالتفصيل عدم قانونية إجراءات الضم عند سليم سليمان:
Le Parlement libanais, thèse de droit, Nice (France), 1973, p. 54.

(٣٥) تقي الدين، سليمان: التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، ١٩٢٠ - ١٩٧٠، مقدمات الحرب الاهلية، ص ١١.
(٣٤) راجع: Rondot, Pierre: **Les institutions politiques du liban, Paris,** 1947, p. 364.

راجع أيضاً: ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

M.A.E., Syrie-Leban, série 1918 -1929, **volume 31**, pp. 37-45.

(٣٦) راجع: Attyah, Najla, **The attitude of the Lebanese Sunnis towards the state of Lebanon**, London, 1937, pp. 80-83.

راجع أيضاً: أرشيف عصبة الأمم في جنيف.

S.D.N., Mandat, Syrie-Liban, **volume, 596**, p. 32.

(٣٧) راجع: تقي الدين، سليمان: التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، (ص ١٤).

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) راجع:

Meo, L.M.T.,: **The separation of** Lebanon **from Greater Syria: a case study in Lebanese political**, ph. D., political science, Indiana University, 1961, p. 47.

- راجع كذلك:

Kevork Garmirian; B.: the **Kataeb party of** Lebanon **A stabilizing force (1936-1970)**, the catholic University of America, ph. D., 1975, p. 47.

راجع أيضاً:

Rabbath, Edmond: **La formation historique du Liban politique et constitutionnel**, Beyrouth, 1973, p. 338.

(٤٠) راجع: الجسر، باسم: **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟** دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٨، (ص ٥٢). راجع أيضاً: الملحق.

(٤١) راجع أطروحتنا: **Le Mouvement national Unioniste libanais dans les quatre Cazas annexés au Mont-Liban, 1914-1943**, p. 614. cf. aussi M.A.E., Turquie. Serie Syrie-Liban-Palestine, **volume 3**, p. 117. cf. Hourani, Albert, **Syria and Lebanon**, oxford press, 1954, p 27. cf. Rondot, Pierre: **Les Chrétiens d'Orient**, cahiers d'Afrique et d'Asie, No IV, Paris, 1955, p. 248.

(٤٢) راجع: الملحق، وفيه صورة مأخوذة من أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية عن إحصاءات سكان لبنان الكبير، عام (١٩٢٢):

M.A.E., Syrie-Liban, Serie 1918-1929, **volume 40, page 230**.

راجع كذلك:

Longrigg, Stephen, **Syria and Lebanon Under french Mandate**, Oxford, 1958, p. 128.

(٤٣) الجسر، باسم: **ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟** (ص ٥٣).

(٤٤) المرجع نفسه، (ص ٥٤). راجع حول هذا الموضوع مؤلفات محمد جميل بيهم، التي تعكس وجهة نظر المسلمين الوحدويين، وابرزها: **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، بيروت، ١٩٥٠؛ **العهد المخضرم في سورية ولبنان ١٩١٨ - ١٩٢٠**، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٢.؛ **لبنان بين مشرق ومغرب. ١٩٢٠ - ١٩٦٩**، بيروت ١٩٦٩.

(٤٥) راجع:

Attyah, Najlla: the attitude of the Lebanese Sunnis towards the state of lebanon, p. 80.

(٤٦) راجع، حتي، فيليب: **لبنان في التاريخ**، (ص ٥٩٧ و ٥٩٨).

(٤٧) راجع ضاهر، مسعود: **تاريخ لبنان الإجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦**، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٤، الطبعة الأولى، (ص ٥٩).

(٤٨) المرجع السابق، (ص ٥٩).

(٤٩) تقي الدين، سليمان: التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية (ص ٣٠).

(٥٠) المرجع نفسه (ص ٣٠) راجع مؤلفات رودنسون.

Rodinson, Maxime: **Islam et capitalisme,** Paris, 1966, **Marxisme et monde musulman,** Paris 1972, **Nation et idéologie,** Paris 1971...

أنظر: مجلة النهار العربي والدولي، عدد ٥ شباط - فبراير ١٩٧٧.

(٥١) مقابلة أجراها الدكتور مسعود ضاهر مع الدكتور ادمون رباط، راجع: **تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ - ١٩٢٦**، (ص ٢٧١).

(٥٢) راجع:

Catroux.Georges: **Deux missions au Moyen-Orient, 1912-1922,** Paris, p. 56.

راجع أيضاً: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

M.A.E., Syrie-Liban, 1918-1929, **volume 31,** pp. 37-45.

(٥٣) راجع: أرشيف وزارة الحربية الفرنسية في قصر (Vincennes):

Ministère de Guerre, série Liban, **Vol. 6N-194** (Clemenceau) 21 sept, 1920, p. 10.

(٥٤) في معرض حديثه عن معارضة رجال الدين المسيحيين لضم المناطق السورية الى جبل لبنان، يقول الجنرال غورو: «وعلى سبيل المثال، فإن رجال الدين الموارنة يعارضون هذا الضمّ الذي يدخل إلى «لبنان الكبير» عناصر جديدة (مسلمة) ستؤثر على المدى البعيد على وجود الأكثرية المارونية...» راجع أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

M.A.E., Syrie-Liban, 1981-1929, **volume 31,** p. 42.

(٥٥) راجع: رباط، ادمون:

Unité Syrienne et devenir arabe, Paris 1937, p. 59.

راجع أيضاً: أرشيف وزارة الخارجية البريطانية:

F.O. 371, Liban, série 1920 **vol. 5040,** pp. 144-146, 2 septembre 1920., cf. aussi Hourani, Albert, **syria and Lebanon under french mandate,** p. 27, cf. aussi Rondot, Pierre. **les chrétiens d'orient cahiers** d'Afrique et d'Asie, No IV, Paris, 1955, p. 248.

(٥٦) لقد انطلق الجنرال غورو في مشروعه لتوسيع حدود «جبل لبنان»، من خلفية سياسية قضت بتأمين الغلبة للمسيحيين بشكل عام والموارنة بشكل خاص، وذلك «لتأكيد سيطرتنا نهائياً على سورية (سورية الطبيعية)، حيث قامت دولة قوية (لبنان الكبير) أثبتت منذ قيامها قبولها القاطع بالتوجهات الفرنسية». راجع: أرشيف وزارة الحربية الفرنسية:

Ministère de Guerre, Liban, **volume 6N-194** (clemenceau), 21 septembre 1920, p. 10.

ويضيف في تقرير ديبلوماسي آخر حول هذه النقطة فيقول:

«ويظهر لي، بأنه لا يمكن لنا أن نحصل على المكاسب السياسية المشار إليها، إلاّ بشرط المحافظة على الغلبة العددية للمسيحيين...»

راجع: أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

M.A.E., Syrie-Liban, 1918-1929, **volume 31,** pp. 38-45.

(٥٧) راجع جريدة «لسان الحال» البيروتية، عدد ١ تشرين الأول - اكتوبر ١٩٢٠.

(٥٨) راجع: أرشيف وزارة الخارجية البريطانية:

F.O. 371, **Liban, Série 1941, volume 27367,** p: 15.

(٥٩) راجع أرشيف الخارجية البريطانية:

F.O. 371, Liban, série 1941, volume 27367. 2 Novembre 1941, **p. 12, cf. aussi, M.A.E., Syrie-Liban,** 1918-**1929, volume 203, p. 51.**